

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد اسماعيل العمري  
وعضوية القضاة السادة

نايف الإبراهيم ، عبد الرحمن البنا ، جهز الهلسا ، عادل الخصاونه

المميز ز :-

وكيله المحامي :

المميز ضده :-

الحق العام

بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٤ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم

الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٤/٥٠٣ تاريخ ٢٠٠٥/٤/٢٤

القاضي بما يلي :-

(١) عملاً بأحكام المادة [١٧٨] من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهم /  
عن جُنحة حمل وحياسة أداة حادة

خلافاً لأحكام المادة [١٥٦] عقوبات لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقه .

(٢) عملاً بأحكام المادة [١٧٨] من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهم /

من جُنحة السماح بقيادة مركبة من قبل سائق غير مرخص خلافاً

لأحكام المادتين [٢٣ و ٢٨] من قانون السير لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقه.

٣) عملاً بأحكام المادة [١٧٧] من الأصول الجزائية إدانة المتهم / جُنحة السكر المقرون بالشغب طبقاً لأحكام المادة [٣٩٠] عقوبات وعملاً بذات المادة من نفس القانون الحكم عليه بالحبس مدة أسبوع واحد والرسوم .

٤) عملاً بأحكام المادة [١٧٧] من الأصول الجزائية إدانة الظنين بجُنحة السكر المقرون بالشغب طبقاً لأحكام المادة [٣٩٠] عقوبات وعملاً بذات المادة من نفس القانون الحكم عليه بالحبس مدة أسبوع واحد والرسوم .

٥) عملاً بأحكام المادة [٢٣٦] من الأصول الجزائية تجريم المتهم / بجناية هتك العرض طبقاً لأحكام المادة [١/٢٩٦] وبدلالة المادة [١/٣٠١] عقوبات .

عطفًا على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة وعملاً بأحكام المادة [١/٢٩٦] وبدلالة المادة [١/٣٠١] عقوبات وضع المجرم الأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات وأربعة أشهر بعد إضافة ثلاث العقوبة إلى العقوبة الأصلية .

ونظراً لإسقاط الحق الشخصي عن المتهم تقرر المحكمة وعملاً بأحكام المادة [٣/٩٩] عقوبات تخفيض العقوبة بحق المجرم إلى النصف لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين وثمانية أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف المشار إليها في مستهل القرار .

وعملاً بأحكام المادة [٧٢] عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم / وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين وثمانية أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف المشار إليها في مستهل القرار .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما خالفت الإجراءات الواجبة اتباعها في المادتين ٢٢١ و ١/١٧٣ من قانون الأصول الجزائية بعدم السماح للمتهم

بمناقشة المشتكي المأخوذة أقواله من المحاضر أمام المحكمة حيث أن القانون قد منح المتهم حق مناقشة بيينة النيابة ، ومن المعلوم أمام محكماتكم بأن حق الدفاع هو حق مقدس كفله القانون ونص عليه الدستور .

٢- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها في وزنها البيينة المقدمة من النيابة العامة حيث صدر قرارها غير معلن تعليلاً صحيحاً ولا يستند إلى القانون حيث أخطأت اعتماد محكمة الجنايات الكبرى بالاعتماد على أقوال المشتكي التي جاءت متناقضة مع بعضها البعض .

٣- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها من حيث التطبيق القانوني للمادة ٢٩٦ عقوبات حيث أن القانون والاجتهاد القضائي لمحكمة التمييز قد استقر على أنه يشترط اجتماع ثلاثة أركان لجريمة هناك العرض هي :-

- أ. الركن المادي :- فعل هتك العرض .
- ب. الركن المعنوي :- القصد الجنائي .
- ج. أن يقع الفعل بالعنف والتهديد ، أي أن يقع هتك العرض بغير الرضا .

٤- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها من حيث عدم الأخذ بالبيينة الدفاعية والإفادة التي أدلى بها المميز أمام المدعي العام وكشاهد للحق العام والمأخوذة منه تحت القسم القانوني حيث خالفت أحكام المادة (٢٧٤/ سادساً) من الأصول الجزائية وذلك دون تعليل أو تسبيب .

٥- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بعدم معالجة الدفوع التي أثارها المميز حيث أن هذه الدفوع كفيلا بإعلان براءته من الجرم المسند له .

٦- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى من حيث خلو حكمها من أسبابه الموجبة و/أو عدم كفايتها وغموضها وأخذها بالشك كدليل يشوبه فساد الاستدلال وينقصه التعليل القانوني السليم .

٧- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها من تجريم المتهم بالاستناد بدلالة المادة ٣٠١/أ عقوبات .

٨- لهذه الأسباب ولأية أسباب أخرى تراها محكمتم .

يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٥/٥/٢٠٠٥ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب

في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

## القرار

بعد التدقيق والمداولة قانوناً نجد أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات

الكبرى أحالت إلى تلك المحكمة كلاً من :-

١- المتهم عمره ٢٢ سنة ، سائق تكسي أوقف

في ١٥/٢/٢٠٠٤ ولغاية ٦/١٠/٢٠٠٤ .

٢- الظنين عمره ١٩ سنة أوقف في ١٥/٢/٢٠٠٤

ولغاية ٣٠/٣/٢٠٠٤ ، لمحاكمتهم

أولاً:- بالنسبة للمتهم بـ :-

١- جناية هتك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ عقوبات وبدلالة المادة

١/٣٠١ من ذات القانون .

٢- حمل وحياسة أداة حادة خلافاً لأحكام المادة ١٥٦ عقوبات .

٣- السكر المقرون بالشغب خلافاً لأحكام المادة ٣٩٠ عقوبات .

٤- السماح بقيادة مركبة من قبل سائق غير مرخص خلافاً لأحكام المادتين ٢٣ و

٢٨ من قانون السير .

ثانياً: - بالنسبة للظنين بتهمة السكر المقرون بالشغب خلافاً للمادة (٣٩٠) عقوبات .

وتتلخص وقائع هذه الدعوى كما وردت بإسناد النيابة العامة :-

أنه وفي مساء يوم ٢٠٠٤/٢/١٤ قام الظنين بإيقاف سيارة تكسي يقودها المتهم بطلب منه أن يقوم بإيصاله إلى منطقة حي عاليه وبالطريق التقيا بالمتهم الذي توفي فيما بعد وتم إسقاط دعوى الحق العام عنه وكان يقف بمنتصف الشارع ويرفع موسى فتوقف المتهم وقام المرحوم أيمن بتهديد الظنين بالموسى وأنزله إلى الكرسي الخلفي وجلس هو بجانب السائق المتهم وطلب منه أن يقوم بإيصاله إلى جبل التاج وبالفعل توجه إلى هناك وعندما وصل بالقرب من الكنيسة طلب من المتهم أن يتوقف وقام بشراء مشروبات روحيه وشربوا جميعاً ثم توجهوا إلى منطقة النصر لإيصال الظنين وعندما وصلوا إلى مدرسة عموريا وفي منطقة مهجورة طلب المرحوم أيمن من المتهم أن يتوقف ثم قام بضرب الظنين بوكساً على شفته ثم فتح الموسى الذي كان بحوزته وطلب من الظنين أن يقوم بمص قضيبه وبالفعل قام بمص قضيب المرحوم تحت التهديد ثم قام بتسليحه بنظونه وكلسونه ووضع قضيبه في مؤخرته وبعد أن أنهى قال المتهم بالحرف الواحد ( ودوري ) وأمسك بزجاجة المشروب وهي فارغة وقام المرحوم برفع الموسى على الظنين أحمد وقام بعدها المتهم بوضع قضيبه في مؤخرة المتهم إلى أن أنهى ثم توجهوا بالسيارة إلى منطقة مهجورة تسمى عدن قريبة من مركز أمن النصر وهناك قام المرحوم برفع الموسى مرة أخرى على الظنين وطلب منه أن يقوم بمص قضيبه مرة أخرى إلا أنه رفض فقام المرحوم بتسليحه بنظونه داخل السيارة وأثناء ذلك حضرت الشرطة وطلبت الرخص من المتهم فقام المرحوم بتشغيل السيارة وقيادتها وهو لا يحمل رخصة سوق وقام بصدم سيارة الشرطة وألحق بها أضراراً ثم قام المتهم باللحاق به وجلس بجانبه ولانوا بالهرب فأنقلبت السيارة وتوفي المرحوم متأثراً بجراحه كما وتسبب بإيذاء المتهم والظنين وجرت الملاحقة .

وبعد سماع البيّنات وتقديم الأدلة وجدت تلك المحكمة أن وقائع الدعوى وكما تحصيلاتها وقنعت بها تتلخّص أنه وفي يوم مساء ٢٠٠٤/٢/١٤ طلب الظنين من المتهم أن يقوم بإيصاله إلى منطقة حي عالية وأثناء سيرهم في الطريق التقوا بالمرحوم وطلب من المتهم ، أن يوصله إلى منطقة جبل التاج وطلب منه أيضاً أن يقوم بشراء مشروبات روحية وتابعوا السير وأثناء وصولهم إلى منطقة مهجورة طلب أيمن من المتهم أن يتوقف ثم قام بضرب الظنين ثم فتح الموسى الذي كان بحوزته وطلب من الظنين أن يقوم بمص قضيبيّه وبالفعل قام الظنين بذلك وبعد أن أنهى قال المتهم بالحرف الواحد (ودوري) وقام المتهم بوضع قضيبيّه في مؤخرة الظنين إلى أن أنهى وبعد ذلك حضرت الشرطة وطلبت الرخص من المتهم وقام المرحوم بتشغيل السيارة وقيادتها وهو لا يحمل رخصة سوق وقام بصدم سيارة الشرطة وألحق بها أضراراً ثم قام المتهم بالالحاق به وجلس بجانبه ولانوا بالهرب وأنقلبت السيارة وتوفي كما وتسبب بإيذاء المتهم والظنين رجرت الملاحقة.

وبتطبيق القانون على وقائع الدعوى وجدت المحكمة أنه وفيما يتعلق بجناية هناك العرض خلافاً لأحكام المادة [١/٢٩٦] عقوبات وبدلالة المادة [١/٣٠١] من ذات القانون المسندة للمتهم فإن المحكمة تجد أن الأفعال التي قام بها المتهم / والمتهم المتوفى تجاه المجني عليه الظنين والمتمثلة بقيامهما بوضع كل واحد منهما لقضيبيّه في مؤخرة المجني عليه وبين أفخاذه رغماً عنه وتحت التهديد وعليه فإن المحكمة تجد أن الأفعال التي قام بها المتهم قد استطلت إلى جزء من جسم المجني عليه يحرص المرء على حمايته ولا يدخر الناس جهداً في الدفاع عنه وأن فعله هذا قد خدش عاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليه .

هذه الأفعال الصادرة عن المتهم تشكل سائر أركان وعناصر جناية هتك العرض طبقاً لأحكام المادة [١/٢٩٦] وبدلالة المادة [١/٣٠١] عقوبات .

**أما** فيما يتعلق بجُنحة حمل وحيازة أداة حادة المسندة للمتهم خلافاً لأحكام المادة [١٥٦] عقوبات فإن المحكمة تجد أن النيابة العامة لم تثبت أن المتهم المذكور كان بحوزته أي أداة حادة من الأدوات الحادة مما يتعين معه إعلان براءته من هذه الجُنحة .

**أما** بالنسبة لجُنحة السكر المقرون بالشغب خلافاً لأحكام المادة [٣٩٠] عقوبات المسندة للمتهم فإن المحكمة تجد أنه ومن خلال الثابت في أوراق هذه القضية والبيانات المقدمة فيها أن المتهم تناول المشروبات الروحية مع كل من المتهم المتوفى والظنين مما يتعين معه إدانته بهذه الجُنحة وعملاً بذات المادة من نفس القانون الحكم عليه بالحبس مدة أسبوع واحد والرسوم .

**أما** بالنسبة لجُنحة السماح بقيادة مركبة من قبل سائق غير مرخص خلافاً لأحكام المادتين [٢٣ و ٤٨] من قانون السير فإن المحكمة تجد ومن خلال التدقيق في البيانات المقدمة في هذه القضية أن المتهم لم يسمح للمتهم المتوفى بقيادة السيارة العائدة له وإنما كان ذلك رغماً عن إرادته مما يتعين معه إعلان براءته من هذه الجُنحة .

**وأما** بالنسبة لجُنحة السكر المقرون بالشغب المسندة للظنين / فإن المحكمة تجد أن الظنين قد اعترف بأنه تناول المشروبات الروحية وأنه مذنب بهذه الجُنحة مما يتعين معه إدانته بها وعملاً بذات المادة من نفس القانون الحكم عليه بالحبس مدة أسبوع والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وبتاريخ ٢٤/٤/٢٠٠٥ أصدرت محكمة الجنايات الكبرى القرار رقم ٢٠٠٤/٥/٥٠٣ وجاهياً بحق المتهم وبمثابة الجاهي بحق الظنين مقررته فيه ما يلي :-

(١) عملاً بأحكام المادة [١٧٨] من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهم / من جُنحة حمل وحيارة أداة حادة خلافاً لأحكام المادة [١٥٦] عقوبات لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقه .

(٢) عملاً بأحكام المادة [١٧٨] من الأصول الجزائية إعلان براءة المتهم / من جُنحة السماح بقيادة مركبة من قبل سائق غير مرخص خلافاً لأحكام المادتين [٢٣ و ٢٨] من قانون السير لعدم قيام الدليل القانوني المقنع بحقه .

(٣) عملاً بأحكام المادة [١٧٧] من الأصول الجزائية إدانة المتهم /  
بجُنحة السكر المقرون بالشغب طبقاً لأحكام المادة [٣٩٠]  
عقوبات و عملاً بذات المادة من نفس القانون الحكم عليه بالحبس مدة أسبوع واحد  
والرسوم .

(٤) عملاً بأحكام المادة [١٧٧] من الأصول الجزائية إدانة الظنين /  
بجُنحة السكر المقرون بالشغب طبقاً لأحكام المادة [٣٩٠] عقوبات و عملاً  
بذات المادة من نفس القانون الحكم عليه بالحبس مدة أسبوع واحد والرسوم .

(٥) عملاً بأحكام المادة [٢٣٦] من الأصول الجزائية تجريم المتهم /  
بجناية هتك العرض طبقاً لأحكام المادة  
[١/٢٩٦] وبدلالة المادة [١/٣٠١] عقوبات .

العقوبة :-

عطفً على ما جاء بقرار التجريم تقرر المحكمة و عملاً بأحكام  
المادة [١/٢٩٦] وبدلالة المادة [١/٣٠١] عقوبات وضع المجرم /  
بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات وأربعة أشهر بعد إضافة  
ثلث العقوبة إلى العقوبة الأصلية .

ونظراً لإسقاط الحق الشخصي عن المتهم تقرر  
المحكمة و عملاً بأحكام المادة [٣/٩٩] عقوبات تخفيض العقوبة بحق المجرم إلى النصف  
لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين وثمانية أشهر والرسوم محسوبة له مدة  
التوقيف المشار إليها في مستهل القرار .

وعملاً بأحكام المادة [٧٢] عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق  
المجرم / وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة  
مدة سنتين وثمانية أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف المشار إليها في مستهل القرار .



وعن السبب الأول من أسباب التمييز — ز :-

وفيه يخطئ المميز محكمة الجنايات الكبرى لعدم سماحها له بمناقشة المشتكي  
المأخوذة شهادته على ص/ ٦ و ٧ من المحضر .....

ومن الرجوع إلى نص المادة ٢٢١ من الأصول الجزائية نجد أنها تتضمن ما  
مفاده جواز توجيه أي سؤال إلى كل شاهد من قبل المتهم أو محاميه بواسطة المحكمة دعي  
لإثبات التهمة بما في ذلك المشتكي ، ومن مطالعة مضمون المحضر على الصفحتين  
المذكورتين لم نجد ما يشير إلى قيام المحكمة بعدم السماح بذلك .

وحيث لم يرد ما يفيد أن المتهم (المميز ) استعمل حقه القانوني كما في المادة  
المشار إليها فيكون هذا السبب واجب الرد لكونه جاء على خلاف الواقع .

وعن السبب الثاني — ي :-

فإنه يشكل طعناً في الصلاحية المنوطة في محكمة الموضوع التي لها حق وزن  
وتقدير البينة مستمدة ذلك من النص الوارد في المادة ٤٧/٢ من الأصول الجزائية ومفاده  
(تقام البينة في الجنايات والجرح والمخالفات بجميع طرق الإثبات ويحكم القاضي حسب  
قناعته الشخصية ) ولا رقابة عليها في ذلك من محكمتنا متى كان ما توصلت إليه سائغاً  
ومقبولاً وله سنده من البيانات المقدمة في الدعوى ، وبذلك فإن هذا السبب مردود .

وعن السبب الثالث — ث :-

فإن قيام المميز بهتك عرض المجني عليه عن وعي وإرادة بعد إرغامه على  
ذلك بالعنف والتهديد المتمثل بوقوعه تحت تأثير إشهار الموسى عليه وضربه إنما يشكل  
سائر أركان وعناصر هتك الغرض بغير الرضا والقول بخلاف ذلك مخالف لما ورد بالبينة  
ويدخل تحت باب الجدل الكلامي وهذا السبب مردود .

وعن السبب الرابع \_\_\_\_\_ ع :-

فإن لمحكمة الموضوع الأخذ ببينة النيابة وطرح البينة الدفاعية مستمدة ذلك من الصلاحية التي أمدتها بها المادة ١٤٧ من الأصول الجزائية دون بيان الأسباب لأن أخذها ببينة النيابة واعتماده أساساً لإصدار حكمها يعني ضمناً أنها طرحت البينة الدفاعية ولم تأخذ بها ، وعليه فإن الطعن من هذه الجهة غير وارد ويتعين رد هذا السبب .

وعن السبب الخامس \_\_\_\_\_ س :-

فإن ما ورد فيه لا يعدو أن يكون مجرد تكرار غير مباشر لما ورد في السبب الرابع ، وردنا على ذلك السبب يعني عن معاودة البحث في هذا السبب تحاشياً للتكرار فنحيل لردنا المذكور وعليه فإن هذا السبب مردود .

وعن السبب السادس \_\_\_\_\_ دس :-

فإنه سبب عام ولم يبين فيه الطاعن نقاطاً محددة إذ لا يكفي القول أن الحكم خلا من أسبابه الموجبة و/أو عدم كفايتها وغموضها وأنها أخذت بالشك دليلاً في حكمها ، ذلك أن معالجتنا للأسباب السابقة تتضمن الرد على ما ورد بهذا السبب على عموميته مما يدعونا لرده .

وعن السبب السابع \_\_\_\_\_ ع :-

فالتثبت من البينات المقدمة أن كلاً من المتوفى والمحكوم عليه تعاقبا على هتك عرض المجني عليه مما يجعل هذا السبب مجافياً للواقع المسطور في أوراق الدعوى والمدعم ببينة النيابة فنقرر رفض هذا السبب .

وعن السبب الثامن \_\_\_\_\_ ن :-

فإن ما تضمنه هذا السبب من حيث قول المميز (لهذه الأسباب ولأية أسباب أخرى تراها محكماتكم الموقرة ) لا يصلح أن يكون سبباً للتمييز مما يتعين الالتفات عنه .

وسنداً لما ورد بردنا على أسباب التمييز التي قصرت عن النيل من القرار الطعين ، فإننا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق لمرجعها .

قراراً صدر بتاريخ ٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٥/٧/١٣

عضو \_\_\_\_\_ و القاضي المترايس

عضو \_\_\_\_\_

عضو \_\_\_\_\_ و

عضو \_\_\_\_\_

رئيس الديوان

دق /

س.ج

lawpedia.jo